التجديد والتيسير عند إبراهيم السامرائي

د. صباح علاوي خلف
كلية التربية – سامراء – قسم اللغة العربية

المقدمة

تميز القرن الرابع عشر الهجري بثورة العلم والمعرفة في مجالات التأليف والتحقيق والمناظرات والمعارك الأدبية وتمثل ذلك ببروز كثير من الشعراء والأدباء والكتاب في شتى مجالات المعرفة ولاسيما الأدبية منها، ولعل ما مرت به الأمة من حرمان وفقر في نواحي الحياة جعلت خشونة الحياة تقدح في زند أبنائها فأحس هؤلاء بحاجة الأمة لهم فشمر كل منهم عن ساعد الجد وأخذ يوقد مصابيح العلم والمعرفة في ظلمة الحياة لينير للأجيال طريقهم ويوثق رباطهم بأسلافهم العظام ٠

كان من بين هؤلاء الأعلام عالِمَ قلّ مثيله علماً وتأليفاً في مجال اللغة وفنونها ٠ ذلكم هو الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي الذي حاولنا في بحثنا هذا بيان جهوده وعرضها بأسلوب البحث العلمي، معتمدين الدقة مركباً والأمانة سبيلاً لبيان ما يحيط بعلم هذا الرجل الذي ما انفك يثري المكتبة العربية حتى أواخر أيامه (رحمه الله)، وإذا كان كل امرئٍ يؤخذ منه ويرد عليه إلا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم فكفى المرء نبلاً أن تعد معايبه، على أن العلماء لا تَعد المآخذ عليهم عيوباً و إنما هي اجتهادات ربما نالوا الأجرين جميعاً وربما اكتفت لهم وسيلتهم هنا أو هناك بالأجر الواحد وفي كلٍّ خير .

فجاء هذا البحث على أربعة مطالب وقف الأول منها على موقف الدكتور من الفصحى والعامية ثم وقف الثاني بصورة مفصلة على آراء الدكتور إبراهيم السامرائي من المنهج النحوي القديم من خلال الوقوف على رأيه بفكرة العامل والتأليف النحوي وكذلك أنكاره لعدد من الأفكار النحوية أو اعتراضه على كيفية تناول تلك الفكرة. وأما المطلب الثالث فوقف مع الدكتور السامرائي على موقفه من المدارس النحوية سواء ما يتصل بموقفه المبدأيّ منها أو ميله إلى هذه المدرسة أو تلك وكذا موقفه من خلاف النحويين أساساً. ثم المطلب الرابع الذي كان لمناقشة عدد من آرائه النحوية التي رأيناها تستأهل الوقفة معه فيها وعدتنا في كل ذلك التوكل على الله ، والأمل يحدونا أن يجعل الله عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم لخدمة اللغة التي شرفها بكتابه العزيز ، فما كان من صواب فمن رحمة الله وما كان من ذلك فمن أنفسنا والشيطان ، وحسبنا حسن القصد والنية والله الموفق

توطئة

عاش الدكتور إبراهيم السامرائي شطر حياته الأول منذ ولادته سنة ١٩١٦[١] إلى أن نال شهادة الدكتوراه سنة ١٩٥٦ في زمن تعالت فيه الأصوات كثيراً بين دعاة القديم والجديد، وراح كل فريق يبذل قصارى جهده لتوطيد فكرته ونشرها، وكان يراد لهذا التجديد أن يشمل نواحي الحياة كافة ولاسيما اللغوية منها، ولمّا كان الدكتور السامرائي متخصصاً بالدراسات اللغوية والساميات من جهة ودراسته في فرنسا من جهة أخرى فقد هيأه هذا كله لكي يدلو بدلوه في هذا الميدان، وليس غريباً أن يتناول موضوع النحو وتيسيره في عدد من كتبه ليخرج علينا بكتاب مستقل على عادة الدارسين في تلك المرحلة فجاء كتابه (النحو العربي نقد وبناء) ليلملم شتات ما كتب ويخرجه معبراً عن آرائه في النحو العربي.

ونجده في غير مناسبة يشير إلى رأيه في الدراسات النحوية واللغوية العربية، فحينما يستعرض نشأة النحو وتطور دراسته فيما بعد في الألفية وشروحها والمتون يرى ((أنها بعيدة كل البعد عن النهج السليم في تحرير النحو في عصرنا ولاسيما في اللغات المتقدمة الغربية))[٢]، وهو حين يدعو إلى استعمال العربية الفصيحة يرى أن ذلك ((يتطلب منا أن نعمل على تيسير النحو بما يكفل هذه الغاية))[٣].

وهو يقر بأن الشكوى لما كثرت من صعوبة اللغة ((ظهرت للناس محاولات للتيسير في كل مكان ولكن جل هذه لم تأت بطائل))[٤].

من هذا وأمثاله تعرض الدكتور السامرائي إلى مختلف مسائل التيسير والتجديد مما يتبين فيما يأتي من صفحات.

المطلب الأول

اللغة الفصحى عند الدكتور إبراهيم السامرائي

ونحن إذ نتكلم في دعاوى التجديد لا بد سلفاً أن نقول إن الدكتور السامرائي على الرغم من دعوته إلى التجديد والتيسير إلا انه لا يعد ثائراً على القديم، ولا ندعي أنه ساير المجددين وسار في ركابهم بكل ما جاءوا به، فهذا فيه من الإجحاف الشيء الكثير، ولعل موضوع الفصحى والعاميّة من ابرز المسائل التي سار بها المستشرقون والمستغربون شرقاً وغرباً وهكذا من تبعهم من دعاة التنصل عن كل ما هو أصيل ممن ينتسبون إلى امة العرب.

وقد كان الدكتور إبراهيم السامرائي ممن يعتزون بلغتهم الفصحى ويذود عنها ولا يرى للعامية مكاناً تزاحم فيه الفصحى وقد صرّح بذلك قائلاً: ((ومن الخطأ أن نعقد مقابلة بين الفصحى والعامية، ذلك أن العامية لا يمكن أن تكون قسيماً لغويّاً للفصحى))[٥].

ثم هو يرى أن اللغة القديمة على مستويات ثلاثة هي:

١- اللغة السائرة الدارجة

٢- اللغة الفصيحة

٣- اللغة الفصحى

ويؤكد أن المقصود بـ(السائرة الدارجة) ليس العامية[٦].

ثم ننظر إليه وهو يقرّر بما يمكن للعاميّة أن تفي فيه وما لا تفي إذ يقول: ((فأنت لا تجد في الأنماط العامية أدباً يفي كثيراً بالأغراض التي تفي بها اللغة الفصحى ثم الفصيحة، وأنها تفتقر فيما تفتقر إليه لكثير من صفات العربية الفصيحة، وأنها تخضع لنمط خاص من التطور ليس إيجابياً في كثير من أحواله))[٧]. وهو إلى ذلك ينتقد كلّ فكرة يراد منها الترويج للعاميّة بحجّة أو بأخرى فهو يرى أن العاميّة وسيلة ناقصة إذا أريد منها أن تفي بحاجات العصر[٨]. وهو لا يخفي ناحية القدسية في اللغة من خلال إعجابه بلغة القرآن إذ يقول: ((والعربيّة ممثّلة في القرآن لغة عالية سلخت من تاريخها مراحل طويلة حتى انتهت إلى هذا الشكل من الكمال، والبحث في تاريخ القرآن يدلنا على أن لغة القرآن قد طبعت العربية بطابع واضح مبين وقضت بذلك على آثار اللهجات الاقليمية))[٩].

ثم هو يرى أن من وسائل تطور العربية وسلامتها أننا لكي نوفر المصطلحات الجديدة التي توفي متطلبات العصر علينا ((أن نكفل سلامة اللغة باستعمال الفصيحة وعدم اللجوء إلى العامية))[١٠]

المطلب الثاني

موقفه من المنهج النحوي

كان لآراء الدكتور إبراهيم السامرائي صدىً كبيراً في أوساط الدارسين بين مؤيّدٍ مدافع أو ناقدٍ معارض فهي مثار اهتمام الباحثين، ومحط أنظار الدارسين، فجاء هذا المطلب ليعرض موقف الدكتور السامرائي من المنهج النحوي، من حيث الفكرة النحوية وطريقة تناول هذه الفكرة .

ولعلَّ أبرز ما جاء في كتب تيسير النحو هو فكرة العامل التي شغلت الدارسين كثيراً وكذلك الاعتراض على مسائل وموضوعات نحوية، رآها أصحاب هذه الكتب مما لا تخدم الدارس للعربية بشيءٍ، هذا إذا لم تكن تُبعد طالب هذا العلم عن غايته، وكان الدكتور إبراهيم السامرائي ممن أدلى بدلوه في هذا المجال، وقد استعرض عدداً من هذه الموضوعات سواء ما كان منها أبواب قائمة بذاتها، أو مسائل جانبية عرضت في موضوعات النحو.

ونذكر في ما يأتي من سطور أبرز هذه القضايا مع محاولة إيضاح رأيه فيها والتي تتدرج في أغلبها على صناعة الشواهد والأمثلة في رأيه .

أولاً: موقفه من فكرة العامل

يعرض الدكتور السامرائي موقف القدماء من العامل وتمسك البصريين والكوفيين به على اختلاف مقدار الأخذ به ، ثم يشير إلى رأي ابن جني في ضعف العلل النحوية وابتعادها عن اللغة وحقيقتها[١١]، ثم يستطرد ليستعرض موقف ابن مضاء من العامل وهو لا ينسب عمل ابن مضاء إلى البحث العلمي اللغوي الصحيح إذ يقول: ((ولم يدفع ابن مضاء مسألة العامل وينكرها تمسكاً بالبحث العلمي الصحيح، فهو ظاهري المذهب والعقيدة وهو من أجل هذا يريد أن يسود حكم الظاهر على المسائل اللغويّة والنحويّة أيضاً))[١٢].

ولكن الدكتور السامرائي ينسب تعلق الأقدمين بالعامل إلى تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول والسبب والمسبب فيرى أن هذا آل بالأمر ((إلى خلط وتعقيد وابتداع أبواب ليس من الصعب أن تبعد عن دائرة النحو واللغة))[١٣]، ويقول في موضع آخر: ((وتمسك البصريين بالعامل هو التمسك الذي يرجع إلى أصل فلسفيٍّ أوقعهم في مآزق أحالت النحو العربي إلى تخليط أبعد ما يكون عن البحث اللغوي السليم))[١٤]

ثانياً موقفه من التأليف النحوي:

يفرق الدكتور السامرائي كثيراً بين آراء الخليل وسيبويه وبين التأليف النحوي لاحقاً، إذ يرى أن دواعي وضع النحو أساساً كانت مقبولة ويرى أنه كان مادة تعليمية موضوعية ثم اتجه إلى أن يكون مادة للدرس والاجتهاد، فقد ((انتقل من مواد يسيرة يراد بها غرض تعليمي وهو عصمة اللسان من غائلة اللحن إلى مواد جديدة لا يراد لها أن تكون ضوابط يسيرة لغرض تعليمي معروف))[١٥]، ثم هو يخصص بالإشارة إلى مؤلفات النحو اللاحقة فيرى ((أن المتتبع لمواد النحو في كتبه القديمة، وأقصد بالكتب القديمة تلك التي درستها أجيالنا السابقة في باب العلوم الجادة وهي التي تدخل في آلات المتعلمين حتى جيلنا السابق ليجد مواد وطرائق بعيدة كل البعد عن النهج السليم في تحرير النحو في عصرنا))[١٦].

وهو بعد ذلك يصرح بالفرق الكبير بين النحويين الأوائل وبين اللاحقين فيقول: ((إن هذه الكتب القديمة وجلّها شروح للألفية وتعليق على شواهدها تختلف عن نظرات النحويين المتقدمين من طبقات النحاة الأوائل، فأين هذه الآراء من آراء الخليل بن أحمد وسيبويه في الكتاب؟))[١٧]، وهو من ثم ينسب الضيم الذي لحق بالدراسات النحوية في عصرنا إلى أنها اتخذت من الألفية وشروحها مادة للكتب الجامعية فضاقوا بها ذرعاً[١٨].

ثالثاً – إنكاره الفكرة النحوية :

هناك بعض الأفكار النحوية التي لم ترق للدكتور السامرائي ، فنجده تارة ينكرها جملة وتفصيلاً ، وتارة يشكك في صحة ما استشهد به النحاة من الشواهد لتأصيل هذه الفكرة وتتلخص هذه الأفكار على النحو الآتي :-

١- إنكاره لبعض أنواع التنوين : أنكر الدكتور السامرائي ما اسماه النحويون بتنوين التنكير ، إذ يرى أن المثال (مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر) إنما هو مثالٌ مصنوع،صنعه النحويون أنفسهم [١٩] ويرى أن على النحويين أن يستقروا العربية فيأتوا بمثالٍ آخر، كما أن استقراءهم للفصيح من الكلام لم يكن وافياً .

كما ينكر ما أسموه بتنوين العوض، فيقول : ((فهذا التنوين العوض نموذج [٢٠] آخر من نماذجهم ، والعوض عند النحويين مادة كبيرة استغلت استغلالاً قبيحاً واستفادوا منها في حل كثير من المسائل المشكلة))[٢١]

وتراه يتهكم على تنوين الترنم والتنوين الغالي الذي يراه خرافة لا تستسيغها عربية[٢٢].

٢- إنكاره لغة القصر في الأسماء الستة والمثنى : أنكر الدكتور السامرائي لغة القصر في الأسماء الستة والمثنى ، ويرى أن الشواهد التي تؤيد ما ذهب إليه النحويون القدماء هي شواهد يتيمة ، ويبدو فيها أثر الافتعال[٢٣]

نحو[٢٤] : إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

ومثله[٢٥] : واهاً لليلى ثم واها واها ياليت عيناها لنا و فاها

وقولهم[٢٦] : أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ضبيانا

وهو يستنكر عطف (منخرين) بالياء على (العينانا) التي هي بالألف ، فسأل هل يصح ذلك، ولنا عودة مع هذه الشواهد ومع وقفة الدكتور في الفقرة الآتية إن شاء الله .

٣- إنكاره بعض الشواهد النحوية : اعترض الدكتور السامرائي على جملة من الشواهد النحوية التي ساقها النحاة لتقعيد القواعد النحوية ن وعدها من الشواهد المصنوعة والتي تأباها العربية الفصيحة ، ومن هذه الشواهد قولهم : (زيد هندٌ ضاربها هو) ، إذ يرى أن هذا المثال مصنوع على أساس أن زيد مبتدأ ، وهند مبتدأ ثانٍ ، وضاربها خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للمبتدأ الأول ، والضمير (هو) إنما هو فاعل ضاربها ولا بد من إبرازه[٢٧] لأنه المشتق (ضارب) لم يجرِ على من هو له ، فيقول : ((وأنت إذا عدت لهاتين

الجملتين[٢٨] وجدتهما مصنوعتين ، وقد اجتهد النحاة في العثور على شبه لهما من فصيح العربية، فأخفقوا في مسعاهم ، إن أثر الصنعة في هذه الجمل واضح ظاهر)) .[٢٩]

ويرى الدكتور السامرائي أن في النحو القديم شواهد يتيمة لا يخلو منها أي كتاب في النحو ، ويراها مفتعلة وكأنها الشواهد الوحيدة على إثبات لغة من اللغات[٣٠]، ويعني بكلامه هذا لغة القصر في الأسماء الستة والمثنى وشاهده قول الشاعر :

واهاً لليلى ثم واها واها ياليت عيناها لنا و فاها .
إن أباها وأبا أباهـــــا قد بلغا في المجد غايتاها .

والشاهد الآخر :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ضبيانا .

فهو يخرج من جملة الموضوع بأنها شواهد موضوعة مفتعلة ، وهو يغض الطرف عن شواهد أخرى نحو قول الشاعر[٣١] :

أيَّ قَلُصٍ رَاكبٍ تراهـــا ضَارُوا عَلَيْهُنَّ فَشُلْ عَلاها
وَاشدُدْ بمثنى حقبٍ حَقواها ناجيـــةً وناجـياً أباهـــا

إذ لو جاءت على لغة الإتمام لقال : (وناجياً أبوها) .

ومنه قول الشاعر[٣٢] :

تَزَوَّد مِنَّا بّينَ أُذناهُ طعنةً ودعتهُ إلى هابي التراب عَقِيمِ .

فقال : (بين اذناه) ، ونحو هذا قراءة : (إنَّ هذان لساحران) ، وقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) : (لا وتران في ليلة) .

ثم إن هذه هي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة [٣٣].

فهل يريد الدكتور السامرائي أن يلغي هذا كله ؟.

ويمضي الدكتور في اعتراضه على كثير من الشواهد والأمثلة التي يسوقها النحويون، وتجده يعبر بصيغ شتى دالة على استنكاره بل واستهجانه إياها في كثير من الأحيان، فيقول في قولهم : (قائماً ما زال زيد) وأشباه ذلك أنها تراكيب غريبة البناء ، وربما عسر عليك أن تجد مثيلاً في المأثور من العربية، ثم تجده يشدد لهجته على النحويين إذ يرى أن هذه التراكيب مما ألفه النحويون على هذا الترتيب الذي تأباه العربية الفصيحة [٣٤]، بل تراه يقول في أمثال (زيدٌ كان قائم) و (لم يوجد كان مثلك) و (وجاء الذي كان أكرمته) وغيرها من شواهد زيادة (كان) بين المتلازمين ، أنك لو استقريت العربية في كتبها المطبوعة والمخطوطة مما تشتمل عليه خزائن الدنيا لا تجد نظيراً لها ، ثم يعود ليؤكد أن هذه المواضع

من الأشياء الموضوعة المصنوعة [٣٥]. ومثل ذلك القول في الفصل بين المتضايفين ، إذ يرى أنهم توسعوا بالفاصل حتى وصل الأمر بأنهم أتوا بكل ضعيف من الأقوال من مثل[٣٦] :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي بضارب أو يزيل .

ويصف الشاهد [٣٧]:

كأن برذون – أبا عصام – زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام .

بأنه شاهدٌ ظريف [٣٨] .

ومن أمثلة ذلك دخول اللام على معمول خبر إنَّ المتوسط نحو قولك : (إنَّ زيداً لطعامك آكلٌ) ، فهذا التركيب عنده مصطنع لا وجود له في الكلام [٣٩] .

ومما رآه شواهد مصنوعة قولهم : (الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ) ، وقولهم : (ما أكون زيداً وما أعساه) ، وقولهم : (قطع الله يد ورجل من قالها) [٤٠] ، فهو يرى كل ذلك من التراكيب الضعيفة الركيكة المصنوعة ، وربما وصفها بأنها محض هراء ، وكأنهم يصوغون أمثلتهم بعيداً عن اللغة التي يستعملها أهلها [٤١]، بل هي في نظره مما يوجب الإشفاق على النحويين[٤٢].

ولا نستغرب ذلك من الدكتور السامرائي ، إذ ذهب إلى أبعد من ذلك فانتقد الاحتجاج بالشعر ، فهو يراه داخلاً في باب الضرورات ، ولكنك تجده مرة أخرى يقول : ((ولا نستطيع أن نقول أن مادة الشعر الجاهلي كفيلة بتحقيق قواعد العربية ، ذلك أن ما وصل إلينا من هذه الحقبة قليل جداً كما تدل على ذلك الأخبار التأريخية))[٤٣].

فهل يرى الدكتور السامرائي أنها لو وصلت إلينا بشكل كبير جداً ستكون كفيلة بتحقيق القواعد؟ علماً أنه في غير موضع حكم عليها بأنها تحكمها الضرورات[٤٤] .

وربما وجدته رفض أبواباً كاملة من النحو ، مثل باب الإخبار بالذي ، وباب التنازع، الذي رآه محض تصور وخيال [٤٥]، وغير ذلك .

وفي كل ما تقدم نجد السامرائي وكأنه اطلع على كلام العرب كله ، فراح يقرر ما هو مصنوع وما هو غير ذلك ، أو أنه تيقن من تقصير الأوائل في الاستقراء فذهب بآرائه بنحو لا يخلو من قسوةٍ وشدةٍ وتغليظٍ في القول .

رابعاً – الاعتراض على تناول الفكرة النحوية :

هنالك مواضع لم يجد الدكتور السامرائي بداً من الإقرار بوجودها فعلاً ولكنه رأى أن النحويين تناولوها بطريقةٍ خاطئة أبعدت فهمها عن السهولة ، ومن ذلك فكرة بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف ، والشبه بين اسم الفعل والحرف ، فهو يجدها بوابة واسعة للدخول إلى العلة والعامل ويرى أن سبب الإغراق في التصور والافتعال هو وقوعهم أسرى هذه العلة

وذلك العامل ، ثم هو يرى ((ان ظروفاً كثيرة أحاطت بالعلوم اللغوية فدفعتهم إلى هذه النتائج ومن ذلك سيطرة المنطق والعقلية الفلسفية على أذهان الباحثين المتقدمين))[٤٦]

ومع أن الدكتور السامرائي يحمل بشدة على طريقة تناول هذه المسائل إلاّ أنه لم يقدم لكل منها رأياً رآه أكثر سداداً مما قالوا ، وكأنه يكتفي بفكرة (هكذا قالت العرب) التي رفعها أصحاب المنهج الوصفي منطلقين من قول الكسائي قديماً في (أي) حين قال : أي هكذا خلقت .

ومن ذلك أيضاً ما سماه النحويين بباب الاشتغال إذ يرى السامرائي أن الموضوع برمته لا يخرج عن موضوع المفعول به ، فقولك (زيداً ضربته) يكون زيداً مفعولاً به للفعل المذكور ومع أن الدكتور السامرائي ذكر رأي بعض الكوفيين أن الفعل عامل في الاسم والضمير أو أن الفعل عامل في الاسم ، والضمير ملغى ، وهو بعد الثناء على هذا الفهم يعود فيقول أن سيطرة نظرية العامل على ادراكهم النحوي هي التي لم تمكنهم من رؤية الموضوع على حقيقته وهي تبعيته لموضوع المفعول به[٤٧]ولكن مع هذا الذي ذكره فإنه لم يقدم لنا تعليلاً واضحاً لقولنا : (زيداً مررت به) أو (زيداً ضربت غلامه) وأشباه ذلك !!

ومن ذلك فكرة أن الميم في (اللهم) هي تعويض عن (يا) النداء المحذوفة أو انها تعويض عن جملة محذوفة تقديرها (يا الله امنا بخير)

ويتمثل الدكتور السامرائي بالقول القائل أن مثل هذا التقدير ((هو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم))[٤٨]

ويبدو أن الدكتور تبنى هذا التعليق من غير أن يتثبت من قائله الأصلي ، فنسبة للسيوطي في الاشتباه والنظائر ، في حين أن هذا القول لأبي حيان في أرتشاف الضرب [٤٩] وقد صرح السيوطي في الاشباه والنظائر بذلك[٥٠]

ومن هذه المواضع يرى أن التنوين في جمع المؤنث السالم موجود فعلاً ، ولكن لا يصح أن يقابل بنون جمع المذكر السالم ، إذ يرى أن هذا الرابط بعيد لا يصح وهو أنموذج من نماذج الخيال الذي تخيلوه وأعاروه النحو .[٥١]

وفي باب العلم يرى أن إيغالهم في تنوع إعراب المركب تركيباً مزجياً مثل(بعلبكَّ) بين البناء على الفتح وإعرابها إعراب مالا ينصرف سببه أنهم لم يستقرؤا كلام العرب وإلا لاقتصروا على إعرابها كأي اسم لمدينة [٥٢]. ويرد ما جاءوا به من أمثلة : (جائني بعلبك) و (رأيت بعلبك) و (مررت ببعلبك) ، ولم يشأ الدكتور السامرائي أن يضع احتمالية مسمى بهذا الاسم من الأشخاص .

ولعله يشدد أكثر في رد الاختلافات الواردة في إعراب (ما) التعجبية ، التي يراها ضمن باب التعجب ذي الأسلوب الخاص الذي لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الإسنادية ، ويرى ما عدا ذلك كله باطل ومحض تلفيق .[٥٣]

وكذلك الأمر في توجيهات [٥٤] قول العرب في باب النداء (يا زيدَ زيدَ اليعملات) ، وأشباهها ، فيقول : ((وهذا نموذج من نماذج العلم النحوي الكثيرة ، وهو نموذج لا يعطيهم قوة ولا يمكن لآرائهم ، بل تبدو قلقة ، وان الموضوع مسألة احتمالات واجتهادات ، وان توجيهات النصب أو الرفع تقوم على شيءٍ مثل الألاعيب ، وعلى هذا فأن الباحث الحديث في النحو لا يستطيع إلا أن يرفض هذه التوجيهات ، ويجري الكلام على الوجه الواضح السهل.))[٥٥]

وربما وجدته يعيد بعض هذه المواد إلى أصل وجودها في اللغة لكي يخرجها من الأطر التي صنعها لها النحويون ، فمن ذلك باب اسم الفعل فيرى أن وضع باب بهذا الشكل هو قراءة غير صحيحة لهذه المواد الكثيرة مثل صه ، ومه ، وبله ٠٠٠، فتسميتها عنده باسم الفعل قائمة على الاعتباط فهي ليست أسماء كما إنها ليست أفعال ، بل هي مواد قديمة دام استعمالها كحال كثير من الأصوات الإنسانية الأولى ، التي يراد بها الإعراب عن عاطفة من العواطف أو غريزة من الغرائز .[٥٦]

وهناك في رأيه تفسيرات اصطنعها النحويون ولا داعي لها في الدرس النحوي .[٥٧] ومن ذلك تفسيرهم فتح لام الاستغاثة .[٥٨] ، وتفسيرهم تأنيث الفعل مع المذكر ، نحو (قطعت بعض أصابعه) فلا داعي لما فسره النحويون لأنهم فاتهم أن العربية تميل إلى مراعاة المعنى فتنظر إلى المسند الحقيقي الأصابع وليس (بعض) .[٥٩]

المطلب الثالث:

موقفه من المدارس النحوية وخلافات النحويين

أولاً – موقفه من المدارس النحوية

للدكتور السامرائي كتاب أسماه المدارس النحوية أسطورة وواقع ، يخلص فيه بالقول بعدم صحة مصطلح المدرسة النحوية ، وإنما يفضل مصطلح المذهب ولا يجد حرجاً في القبول بالمذهب البصري في النحو ، ولكنه يقف طويلاً أمام المذهب الكوفي في النحو فيقول : ((إن جملة المأثور من آراء الكوفيين لا يؤلف مادة تشمل مسائل النحو كلها على ما عرفناه في كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج)) .[٦٠]

ثم يسأل ((كيف تغلو بنا الحماسة فنذهب إلى حد أن نزعم أن نحو الكوفيين يحقق النظر الحديث في العلم اللغوي من معرفة الأصوات وبناء الكلمة وتركيب الجملة)) .[٦١]

ولعله في ذلك يشير إلى ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة.[٦٢] ومهما يكن من أمر فإن السامرائي يرى أن مصادر الكوفيين في دراستهم مبنية أساساً على النحو البصري ، وما أستند إليه ذلك النحو من لغات الإعراب أو الشعر القديم أو القراءات مع شيءٍ من التوسع في ذلك.[٦٣]

ثم أنه يرى أن علماء الكوفة بمجملهم ستجدهم علماء لغة أكثر مما هم علماء نحو ، وذلك بدلالة ما عرف عنهم وما صنفوه من كتب ينصرف جملتها إلى مواد لغوية .[٦٤]

ويتلخص رأيه في مدرسة الكوفة أن لهم أراء ونظر في النحو يختلف عن آراء من سواهم ونجد ذلك عند الكسائي والفراء وثعلب ، ولكن القدماء توسعوا في هذه الآراء فأسموها مذهب الكوفيين ، وجاء المحدثون ليسموها مدرسة ، وهي في نظره لا تعدوا أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع ، ولا جدة عندهم في شيء بسبب اتساعهم في السماع أو غيره .[٦٥]

وبالرغم من كل ما تقدم فإن الدكتور إبراهيم السامرائي بعد كل هذه المواقف المتشنجة من آراء النحويين واختلافاتهم إلا إن له مواقف رصدناها يؤيد فيها الكوفيين ، وهو في ذلك يتماشى مع نظرته إلى أن البصريين والكوفيين اجتمعوا في العلم فاستكمل هؤلاء ما قصد فيه أولئك ، وتهيأ من هذا اللفيف المجموع هيكل اللغة بموادها ولهجاتها وأصولها .[٦٦] ومن هذه المواضع قوله في رأي الكوفيين أن (لكن) مركبة من (لا) والأحرف الزائدة، إذ يقول إن هذا اقرب إلى الصواب .[٦٧]

ومن ذلك أيضاً تأييده ما ذهب إليه الكوفيين من أن (من) الجارة يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، في حين يرى البصريون إنها لا يجوز استعمالها في الزمان ، فاستدل الكوفيون لاستعمالها في الزمان بقوله تعالى (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)[٦٨]

وقول زهير[٦٩] :

لمن الديار يفنه الحجر اقوين من حجج ومن دهر

وبعد استعراض لمناقشة آراء الطرفين يخرج بالقول : ((وهذا الخلاف والجدل يظهر إن الكوفيين أسد رأياً وأصوب منهجاً ، وذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم ، وهذا وجه علمي صائب)).[٧٠]

وفي موضع آخر يذهب مذهب الكوفيين في قولهم : إن جملة (الشمس طلعت) ليس في الفعل ضمير يعود على الشمس ، وإنما الشمس هي الفاعل ويبني على رأيه هذا أن تكون جملة (الشمس طلعت) جملة فعلية، وليست اسمية كما ذهب إلى ذلك البصريون .[٧١]

وفي الكلام على الجمل الاسمية والفعلية يرى الدكتور السامرائي أن جملة (أقائمٌ الزيدان) الصق بالجمل الفعلية منه بالجمل الاسمية ، وهو يرى أنها تختلف عن جملة (أقائمٌ زيدٌ) ولا يشترط في ذلك كله سبقها بنفي أو استفهام ، وهو مع اعتراضه على النحويين عامة في فكرة جعل الاسم المقدم مبتدأ أي (قائمٌ) و (زيد) خبر إلا انه يوافق الكوفيين وهو يخرجه كما يخرج (أقائم زيد) فقائم خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر لا غير .[٧٢]

وهو في الوقت الذي يلغي فيه تسمية موضوع باب الاشتغال [٧٣] ، إلا أنه يرى رأي الكوفيين في نحو : (زيداً ضربته) أن ناصب الاسم المتقدم هو الفعل المذكور نفسه ، وأن الفعل عامل في الاسم المتقدم وضميره ، وبنقل قول جماعة آخرين منهم : أن الفعل عامل في الاسم والضمير ملغى ثم يقول بعد هذه النقول : ((ويبدو أن هؤلاء قد أدركوا الحقيقة اللغوية ، وهي ان الاسم هو المفعول الحقيقي وأن الضمير تفسير له وكناية عنه ، ومتى وجد الاسم الحقيقي فليس لضميره من فائدة غير العدد والبيان .)) [٧٤]

ويبدو هذا الموقف جلياً في موضوع المعمول الثاني المنصوب لظنَّ الذي يراه الكوفيين حالاً ، ويراه البصريون مفعولاً به ثان ، فذهب السامرائي مذهب الكوفيين في هذه المسألة [٧٥] ولنا معه ومعها وقفة في المطلب الثالث إن شاء الله تعالى .

ثانياً –اعتراضه على الاختلاف بين النحويين

يقف الدكتور إبراهيم السامرائي على عدد من المسائل التي تناولها النحويون موقف الرافض للاختلاف نفسه ، إذ يرى كثيراً منه جدلاً لا يخدم الباحث في شيء ، أو ربما جدل لا توجد قرائن تدل على صدق الحجة فيه من عدمها ، إذ يرى البصريون مثلاً أن اسم الإشارة (ذا) هو من أصل الكلمة، في حين يرى الكوفيون إلى أن الألف زائدة ، فيقول الدكتور السامرائي في ذلك: ((هذهِ مسألة من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين[٧٦]، وهي من وجوه الخلاف الكثيرة التي لا تكشف للباحث فرقاً جوهرياً في كثير مما ذهب إليه كل من الفريقين)) [٧٧].

فلم يناقش الدكتور هذه المسألة ليوافق حجج هذا أو يدحض حجج ذاك ،وإنما رأى أن الخلاف لا يؤدي به إلى نتيجة مرضية .

ومن ذلك أيضاً ما اختلف فيه النحويون من تقديم معمول خبر كان عليها ، نحو قولك:(كان طعامك زيدٌ آكلاً)، فهي ممتنعة عند البصريين ، جائزة عند الكوفيين ، فيرها من

باب الجدل وليس هذا النص مأخوذاً من كلام العرب ، ولعلي أراه تجني غير قليل حين يقول : ((وهذه تبدي أن العلم النحوي جدل قائم بينهم فالمسألة التي يجيزها الكوفيين يمنعها البصريون))[٧٨]. وايم الله إني لألمس تعميماً لا تسمح به سمة الإنصاف لأسلاف هذا العلم .

ويقف الدكتور السامرائي الموقف ذاته من اختلاف النحويين في تكرار (لا) النافية للجنس ، نحو قولنا : (لا حول ولا قوة إلا بالله) فيراهم بدل أن يستقرؤا ويقتصروا على هذا الاستقراء راحوا يعللون كل وجه من هذه الأوجه تعليلاً فيه الكثير من التكلف والتعسف[٧٩] .

كما يرى أن الخلاف لا مسوغ له بين النحويين في إعراب (حبذا) بين من جعل (حب) فعلاً ماضياً ، و(ذا) فاعله ، أو جعل (حبذا) كلها فعلاً ماضياً ، أو من يجعلها اسماً مبتدأ فيرى أن الأقرب إلى الحقيقة الوصفية أن يقال في قولنا : (حبذا الهواء) : ((حبذا كلمة يراد بها المدح ، والهواء الممدوح مرفوع لأنه واقع في حيز جملة المدح .)) [٨٠]

المطلب الرابع : وقفات مع بعض آرائهِ .

أصاب الدكتور السامرائي في كثير من آرائه كبد الصواب ، فنظرته الوصفية التي بنى عليها أفكاره في النحو تجعله ذا نظرة سديدة في التحليل والنظر ، ولكن هذا لم يعصمه من أن يجانب الصواب في عدد من المسائل التي ذهب إليها ، وفيما يأتي من سطور نحاول الوقوف على عدد من هذه المسائل، والتي في كثير منها تعالج مسألة المسند والمسند إليه

فمن هذه المسائل مسألة جملة (أقائمٌ زيدٌ)، إذ يرى أن الوجه أن يقال: (قائمٌ) مسند إليه خبر مقدم، و(زيد) مسند مبتدأ[٨١]، وهذا لا بأس به وقد أجازه ابن الناظم[٨٢]، وابن عقيل[٨٣]، ولكنه يقول في جملة (أقائم الزيدان) أنها الصق بالجملة الفعلية، ليكون (الزيدان) في مقام الفاعل والوصف في مقام الفعل[٨٤]، فإذا كان الدكتور السامرائي يرى أن العرب يراعون المعنى[٨٥] فلِمَ جعل المطابقة هي الشرط الذي يقوم عليه توجيه (أقائم الزيدان) فجاز عنده أن تكون(قائم) خبر مقدم و(زيد) مبتدأ مؤخر للمطابقة، فلِمَ لم يوحد ذلك كله فيجعل قائم مع الزيدان أيضاً مقدماً، أما إذا كان قائم له معنى الفعلية فلم اقترب هذا المعنى مع (الزيدان) وابتعد مع (زيد)؟ ولعله لو جعل زيد في (أقائم زيد) فاعلا كما هو الحال مع (الزيدان) لكان أقرب إلى الصواب في توجيهه في المنهج الوصفي وتسهيل قواعد النحو، ولا يتعارض عندئذٍ مع فكرة الإسناد .

وربما تجد الدكتور السامرائي يحيد عن المنهج الذي اتخذه في وصف الظاهرة بشكل تقريري، ففي نحو قولك: (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه) لا يوافق النحويين في سبب إتباع (كريم) لحركة الموصوف، إلا أنه يعلل هذه المتابعة لظاهرة المجاورة، مشبهاً ذلك بالقول المشهور (هذا حجر ضبٍ خربٍ) [٨٦]، ولا أعلم كيف سوغ هذا القياس، فهل هذا القول مما يطرد في

كلام العرب؟ ثم إن المقطوع لا تمرّره فكرة المجاورة هذه، وإلاَّ ما قوله في نحو قولنا: (مررت بفتىً حسنٍ خلقه)، ألم يكن على رأيه أن يقال: (مررت بفتىً حسناً خلقه)، وكذا قولنا: (مررت بصحراءَ واسعةٍ أطرافها)، فليس كلّ مجرور علامته الكسرة، وهذا مما لا يخفى على عالم جليل كالدكتور إبراهيم السامرائي.

ومن جملة ما اعترض عليه هو موضوع المفعول معه، إذ يقول: ((فإن أجزاء هذا الباب ضعيفة لا يمكن أن تؤلف موضوعاً نحوياً سليماً))[٨٧].

فإذا كان الدكتور السامرائي يعترف بأن النحويين استقروا من كلام العرب شيئاً كهذا[٨٨] ، فلِمَ يكتفي بالاعتراض من غير أن يسمّي هذا الموضوع أو يعطي التوجيه المناسب للأمثلة الواردة ؟

ونريد أن نقف مع الدكتور السامرائي في موضوع نائب الفاعل وصيغتي (فُعِلَ، وانفعل)، فهو يريد أن يجمع الموضوع تحت مسمى واحد، ولا يرى من فرق بين الصيغتين، إذ يقول : ((وعندي أن النائب عن الفاعل والفاعل مادة واحدة، وكلاهما مسند إليه وليس الفعل الذي أسموه بـ (المبني للمجهول) إلاّ بناء من أبنية الفعل، وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين كُسِرَ وانكسر وأن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقراء الوافي))[٨٩].

فقوله إن كليهما مسند إليه لا يمكن التسليم به، وذلك أن المبتدأ مسند إليه، فهل ينطوي مع موضوع الفاعل؟ وأما فكرة عدم الفرق بين بناء فُعِلَ وانفعل، فيذكر الدكتور فاضل السامرائي[٩٠] أن قسماً من اللغات السامية استعملت صيغة (انفعل) للبناء للمجهول، ولكن العربية أوجدت صيغة خاصة للمجهول مع احتفاظها بصيغة انفعل أيضاً، وذلك أن دلالة انفعل هي الاندفاع الذاتي للقيام بالحدث، في حين أن (فُعِل) يفيد أن فاعلاً خفيّاً فعل ذلك نحو: انفجر وفُجِّر، واندفع ودُفِع، وغيرها.

ثم أن صيغتي (انفعل) و(فُعِل) في كثير من المواضع لا يصح أن يتعاورا، فلا يصح أن يوضع إحداهما في مكان الآخر، نحو : (انصرف البرد واقبل الحر)، فلا يصح أن تقول (صُرِف البرد) ومثله (انصرف الشتاء) و (انفجر الصبح) أو (انحدرت الشمس إلى الغروب) فلا يصح أن تقول : (صُرِف الشتاء) و (فُجِر الصبح) و(حُدِرت الشمس).

ومما يؤكد الفرق بينهما أنك تقول: (هذه الآلة تسير باستقامة لا تنحرف عن ذلك إلاَّ أن تُحرف) ، فهل معناها: لا تنحرف إلاَّ أن تنحرف؟

ثم إن بناء (فُعِل) ربما اكتفى بالجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، نحو :(سُقط في يده، وغمى عليه، وجُلِس في الحديقة)، ولا يكتفي بناء (انفعل) بذاك، فلا يصح أن نقول: (انفجر في الحديقة)، ولا غير ذلك.

ثم بعد ذلك يصح أن تبني صيغة (انفعل) للمجهول، فتقول: (أُنقيد إليه انقياداً، وأُنحيز إليه في المعركة وأُندفع إليه) ومثل لذلك سبويه بـ (انطُلِق به انطلاقاً)[٩١].

ومن هذه المسائل مسألة المعمول الثاني لظنَّ، فقد نُسِبَ إلى الكوفيين بأن المنصوب الثاني هو حال، وليس مفعول به ثانٍ، فذهب الدكتور إبراهيم السامرائي هذا المذهب، فقال : ((إنَّ ظنَّ وما يجري مجراها تطلب مفعولاً واحداً، أما الاسم المنصوب بعدها فان الأولى أن يكون (حالاً) كما في قولنا : (رأيت العلم نافعاً)، وتكون ما يسمى بـ (رأى) القلبية مثل (رأى) البصرية.))[٩٢].

ولكن ماذا يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في نحو قولنا: (ظننتُ زيداً محمداً) فهل موضع (محمداً) هو الحال؟ وهكذا سائر أخوات ظنَّ، نحو : (حسبت الناجح هذا)، ومن ناحية أخرى نجد أن المفعول الثاني قد يدخله ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ((وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ))[٩٣]، وقوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ))[٩٤]، في حين لا يمكن دخول (هو) على الحال مطلقاً .

ومما يمنع الحالية أيضاً أنك تحل في موضع المنصوب الثاني جملة استفهامية أو مصدرة بالسين أو سوف أو لن وغير ذلك، نحو قولك : (علمتُ محمداً أمسافر هو أم مقيم) أو (علمتُ زيداً أبو من هو) أو (ظننته سيذهب) أو (لن يذهب) وهذه الجمل كلها لا يصح أن تقع حالاً[٩٥].

وله في مسائل أخرى آراء تحتاج إلى مراجعة لجوانب تلك المسائل، إذ نجد في هذه الجوانب ما يتناقض مع ما يذهب إليه، ومن ذلك رأيه في تاء التأنيث، فهو يراها أنها لا تختلف عن التاءات الأخرى التي عُدَّت ضمائر متصلة [٩٦]. وكأن الدكتور لم يميّز بين تاء الفاعل التي يتم بها الكلام جملة في قولنا: (قمتُ أو قمتَ) وغيرها، في حين (قامتْ) هي نظير (قام) التي لا تقوم بها جملة أو كلام إلاَّ إذا دلت عليها قرينة، ثم أن تاء التأنيث يمكن أن يقع بعدها اسم ظاهر يدل على الفاعل، في حين لا يصح أن يقع الاسم الظاهر بعد تاء التأنيث[٩٧].

وربما كان رأي الدكتور السامرائي في كثير من المسائل أنها مما عفى عليها الدهر أو هي أصلاً لم تكن موجودة، نحو: (زيدٌ هندٌ ضاربها هو) وكذلك قوله في (إنْ) النافية بأنها هجرت[٩٨]، وهذا مما لا يؤيده استقراء كلام أهل الفصاحة في عصرنا، وكذلك رأيه في موضوع الاستثناء المنقطع الذي يحكم بعدميته[٩٩]، ولكن فاته ما يقال كثيراً من مثل قولنا: (وصل الحجاج إلاَّ أمتعتهم) أو (وصل اللاعبون إلاَّ تجهيزاتهم)، وكذلك رأيه في (لوما) التي

حكم بعدم استعمالها اليوم[١٠٠]، والواقع يثبت أن (لوما) تستعمل في لهجة أهل العراق، وهو الخبير بلهجة العراقيين، أكثر بكثير من لولا .

الخاتمة

بعدما كل ما تقدم يخلص القارئ والباحث على حذٍّ سواء إلى أن الدكتور إبراهيم السامرائي يعد بلا مراء من أعلام أهل اللغة في زماننا ويمكن أن نلخص ما يمكن إيجازه من هذا بما يأتي :-

١. برز الدكتور السامرائي في كثرة التأليف بروزاً عدَّه أن يكون في صفوف المؤلفين الأوائل الذين يشار إليهم بالبنان .

٢. تنوعت صور التأليف عند السامرائي في اللغة والنحو والدراسات الموازنة بين مختلف اللغات القديمة والحديثة .

٣. كانت تآليفه في باب اللغة أكثر منها في باب النحو العربي، ولكن هذا لم يمنعه بأن تكون له بصمته الخاصة في النحو العربي .

٤. الدكتور السامرائي كغيره من محاولي التجديد في النحو العربي، ربما أسعفته إحاطته في مسائل فأعطته الرأي السديد ، فيوافقه الذوق والحس العربي، وربما لم تسعفه في مسائل دفعته إليها روح الاندفاع للتجديد والتغيير من غير ما أن تكون بين يديه وسائل الإقناع الكافية فيها .

٥. على أن الدكتور السامرائي في هذا وذاك يتميز بذوق رفيع ، ومستوى متألق في عقله وقدرته على الاستنباط والتحليل بصورة خالصة للعلم من غير أن تؤثر في آرائه خصومة هذا أو ذاك ، وحسب العالم من علمه أن يكون مجرداً إلاَّ من الإخلاص لربه ودينه .

الهوامش

(١) تنظر حياة الدكتور في كتابه : من حديث السنين، وكتاب فوات ما فات من حديث السنين

(٢) اللغة والحضارة ١٥٣

(٣) العربية بين أمسها وحاضرها ٢٤٦

(٤) فقه اللغة المقارن ١٥٣

(٥) من وحي القرآن ٧

(٦) ينظر من وحي القرآن ٧

(٧) من وحي القرآن ١٠

(٨) ينظر المصدر السابق ١٠، وفقه اللغة المقارن ١٣

(٩) فقه اللغة المقارن ٢١

(١٠) العربية بين أمسها وحاضرها ٢٤٦

(١١) ينظر فقه اللغة ٥٧

(١٢) المصدر السابق ٥٧

(١٣) المصدر السابق ٥٧

(١٤) فقه اللغة ٥٨ وينظر اللغة والحضارة ١٥٣

(١٥) اللغة والحضارة ١٥٢

(١٦) المصدر السابق ١٥٣

(١٧) المصدر السابق ١٥٣

(١٨) المصدر السابق ١٥٣

(١٩) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٦٣.

(٢٠) الفصيح أن يقول أنموذج .

(٢١) النحو العربي نقد وبناء ٦٤.

(٢٢) ينظر : المصدر السابق ٦٥.

(٢٣) ينظر : المصدر السابق ٦٩ .

(٢٤) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ وهو من الرجز

(٢٥) البيت لأبي النجم العجلي في لسان العرب ١٣٠/٤ وهو من الرجز

(٢٦) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧، وهو من الرجز

(٢٧) عند البصريين يجب إبرازه سواء أمن اللبس أم لا وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه إذا أمن اللبس كما في قولهم (زيد هند ضاربها) . ينظر: همع الهوامع /٩٦

(٢٨) يعني بالجملتين : (زيد هندٌ ضاربها هو) و (زيد عمروٌ ضاربه هو) .

(٢٩) النحو العربي نقد وبناء ٧٥ .

(٣٠) ينظر : النحو العربي ٦٩

(٣١) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨

(٣٢) البيت لهوبر الحارثي في لسان العرب ١٩٧/٨ مادة (صرع)

(٣٣) تنظر هذه الشواهد في : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، في هامش شرح ابن عقيل ٥٨/١-٥٩.

(٣٤) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧٦.

(٣٥) ينظر : المصدر السابق ٧٨-٨٩.

(٣٦) البيت لأبي حية النميري – ديوانه ١٦٣، وهو من الوافر

(٣٧) البيت بلا نسبة في الخصائص ٤٠٤/٢

(٣٨) ينظر : المصدر السابق ١٠٣-١٠٤.

(٣٩) ينظر : المصدر السابق ٨٧.

(٤٠) ينظر : المصدر السابق ١٠١-١١٢.

(٤١) ينظر : المصدر السابق ٩٨.

(٤٢) ينظر : المصدر السابق ١٠٢.
(٤٣) النحو العربي نقد وبناء ٧٩–٨٠.
(٤٤) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧٦ ، و ٩٢.
(٤٥) ينظر : المصدر السابق ٩٦.
(٤٦) المصدر السابق ٦٧.
(٤٧) ينظر : المصدر السابق ٩٣.
(٤٨) ينظر : المصدر السابق ١١٤.
(٤٩) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٦/٢.
(٥٠) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١٦٣.
(٥١) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٦٤.
(٥٢) ينظر : المصدر السابق ٧٠.
(٥٣) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ١٠٦.
(٥٤) إعراب الاسم الأول في قول العرب ٠٠٠
(٥٥) النحو العربي نقد وبناء ١١٣.
(٥٦) ينظر : المصدر السابق ١١٧– ١١٨.
(٥٧) ينظر : من وحي القرآن ٨٨ ، و ٩٤.
(٥٨) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ١١٤.
(٥٩) ينظر : المصدر السابق ١٠٠.
(٦٠) المدارس النحوية أسطورة وواقع ٥٨. وينظر : صفحة ١٤٣.
(٦١) المصدر السابق ٥٨.
(٦٢) ينظر : مدرسة الكوفة ٤٣١.
(٦٣) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٤١– ١٤٢.
(٦٤) ينظر : المصدر السابق ١٤٣– ١٤٥.
(٦٥) ينظر : المصدر السابق ١٤٧.
(٦٦) ينظر : العربية بين أمسها وحاضرها ٣٧.
(٦٧) ينظر : فقه اللغة المقارن ٦٧.
(٦٨) التوبة ١٠٨
(٦٩) البيت لزهير بن أبي سلمى – ديوانه ٨٦
(٧٠) ينظر : فقه اللغة المقارن ٢١٤.، والنحو العربي نقد وبناء ١٦٦.
(٧١) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧١.
(٧٢) المصدر السابق ٧٢– ٧٣.
(٧٣) المصدر السابق ٩٣.
(٧٤) ينظر : المصدر السابق ٩٣

(٧٥) ينظر : المصدر السابق ٨٩.
(٧٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٩/٢.
(٧٧) النحو العربي نقد وبناء ٧١.
(٧٨) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧٧.
(٧٩) ينظر : المصدر السابق ٨٩.
(٨٠) المصدر السابق ١٠٨-١٠٩.
(٨١) ينظر: المصدر السابق ٧٢.
(٨٢) ينظر : شرح ابن الناظم ٧٦.
(٨٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٧/١-١٩٨.
(٨٤) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧٣.
(٨٥) ينظر : المصدر السابق ١٠٠.
(٨٦) ينظر : المصدر السابق ١٠٩.
(٨٧) المصدر السابق ٩٧.
(٨٨) ينظر: المصدر السابق ٩٦.
(٨٩) المصدر: السابق ٩١.
(٩٠) ينظر : تحقيقات نحوية ١٤-١٨.
(٩١) كتاب سيبويه ٢٣١/١ ، وينظر : أوضح المسالك ٣٠٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١.
(٩٢) النحو العربي نقد وبناء ٩٠.
(٩٣) آل عمران / ١٨٠
(٩٤) الصافات / ٧٧
(٩٥) ينظر تحقيقات نحوية ٨٥-٨٦.
(٩٦) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٧٠.
(٩٧) ينظر : تحقيقات نحوية ٤٥-٤٦.
(٩٨) ينظر : النحو العربي نقد وبناء ٨٤.
(٩٩) ينظر : المصدر السابق ٩٨.
(١٠٠) ينظر : المصدر السابق ١٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

❖ ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي ــ القاهرة، ط١/ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

❖ الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط١/ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ــ بيروت .

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة ــ بيروت ، ط٦/١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

❖ تحقيقات نحوية ، للدكتور فاضل السامرائي ، دار الفكر ــ عمَّان، ط١/١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

❖ ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق وليم بن الورد دار الآفاق الجديدة بيروت ط٢/١٩٨٠

❖ ديوان ابي حية النميري (الهيثم بن الربيع) تحقيق يحيى الجبوري منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق– ط١/١٩٧٥

❖ شرح ابن عقيل ، لابن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ــ مصر ،ط١٤/ ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

❖ شرح ابن الناظم ، لأبي عبد الله بدر الدين بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط١/ ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

❖ العربية بين أمسها وحاضرها ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة ــ بغداد ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .

❖ العربية تواجه العصر ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، سلسلة الموسوعة الصغيرة ، العدد ١٠٥ ، دار الجاحظ ــ بغداد ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

❖ فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ــ بيروت ، ط٢/ ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

❖ فوات ما فات من حديث السنين ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار عمَّار ــ عمَّان ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

❖ كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، ط٢/ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

❖ المدارس النحوية أسطورة وواقع ، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر ــ عمَّان ، ط١/ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

❖ مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ــ بيروت، ط٣/ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

❖ من حديث السنين– سيرة ذاتية– للدكتور ابراهيم السامرائي – دار البيارق– بيروت ، ودار عمار – عمان ١٤١٨هـ–١٩٩٨م

❖ من وحي القرآن ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ــ بغداد ، ط١/ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

❖ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، بهامش شرح ابن عقيل .

❖ النحو العربي نقد وبناء ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ــ بيروت ١٣٨٩هـ = ١٩٦٨م.